مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في الجزائر

د. **ميلود تومي**
جامعة محمد خيضر بسكرة

Résumé

Dans un environnement bouleverse, et des contraintes liées (à l'administration, au marché de travail, au marché du foncier,au système fiscal, au financement…etc.) avec les bouleversements de l'économie mondiale, et la mondialisation,et les principes de l'économie de marché… ; de cette situation que la petite et moyenne entreprise national (soit privée au publique) soufre.
Cette intervention en ferme les exigences de la mise à niveau et la promotion de la PME pour sa compétitivité.

المقدمـــة:
تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع حداثتها ونقص تجربتها وضعف قدراتها المادية والمالية والتنظيمية...؛ في محيط مقيد إداريا وغير مستقر إلى حد ما سياسيا وامنيا واجتماعيا؛ تعيش منافسة حادة من قبل مؤسسات و/أو/ وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والاستمرار، وبفعل المردودية المتزايدة لهذه الأخيرة نتيجة اقتصاديات الحجم والوفرات؛ برزت في أسواق مؤسساتنا حالات الاحتكار في الكثير من المجالات، وهذا في غياب أنظمة صارمة للتحكم بما يستلزم في نظرنا تدخل الدولة بآلياتها لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة.
وفي هذا الوضع فإن مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة مطالبة أن تختار؛ إما النضال المستمر والعمل الجاد واستغلال كل ما هو متاح من أجل ضمان بقائها للتحسين والتحكم في وظائفها الأساسية، الإنتاج والمالية والموارد البشرية والتسويق...؛ وإما الاستسلام لضغوطات هذا الوضع وتغادر أسواقها لصالح السلع والخدمات المعروضة من الوكلاء أو المؤسسات المنافسة لتؤول إلى الزوال.
لذلك نتساءل عن: **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وماهي مستلزمات تأهيلها لضمان تنافسيتها وبقائها؟**
هذا ما سنحاول مناقشته في مداخلتنا من خلال النقاط التالية:
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **مستلزمات تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **الآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **الخاتمـــة.**

- أهداف البحث:
يهدف هذا البحث من خلال المداخلة إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في إقتصاديات الدول، وواقعها الحالي بالجزائر، والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل ضمان إستمرارها وعدم زوالها مع آفاقها المستقبلية في ضوء العولمة والإتفاقيات الدولية.

- المنهجية المعتمدة:
أعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أثر المحيط المتغير بكل مكوناته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإعتماد على نصوص تشريعية ومصادر رسمية من الوزارة الوصية وبعض المراجع الأخرى ذات الصلة؛ هذا من أجل تفهم الوضع والوصول إلى إستنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوســة:
يعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عناصر عديدة منها: حجم رقم الأعمال، حجم الميزانية، حجم الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة، حجم الأصول الثابتة، أو حجم تجهيزات الإنتاج المستخدمة، عدد العمال، حجم حصة المؤسسة في السوق....إلى غير ذلك، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نجد تعريف موحد، لذلك وتجسيدا للعمل المباشر سنعتمد على ما خلص إليه المشرع الجزائري الذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها « مؤسسة إنتاج السلع و/أو/ الخدمات؛

ـ تشغل من 1 إلـى 250 شخصا (أجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة)؛
ـ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛
ـ تستوفي معايير الاستقلالية (أي رأسمالها لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق الـ 25%)»[1].
أما من أجل التمييز بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة فإننا نعتمد كما ذهب إليه المشرع الجزائري، على عدد العمال الأجراء الدائمين ورقم الأعمال المحقق والمجموع السنوي للميزانية (الحصيلة) وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01)

الصنـــــــف	عـدد العمـال	رقم الأعـمـال	المجموع السنوي للميزانية(الحصيلة)
مؤسسـات مصغـرة Micro-entroprise	1 ـ 9	< 20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسـات صغيـرة Petite entroprise	10 ـ 49	< 200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسـات متوسطـة Moyenne entroprise	50 ـ 250	200 مليون ـ 2 مليار دج	100 ـ 500 مليون دج

المصدر: المواد من 5-7 من القانون: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومهما يكن حجم العمالة المستخدمة أو رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة المحققة خلال السنة، فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها بشكل واضح نجمعها في:
ـ ينشأ هذا النوع في مجمله بين أفراد العائلة الواحدة أو مجموعة من الأصدقاء، ويكون في الغالب في شكل شركات تضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.
ـ ضآلة حجم رأس المال: أي أن هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى أموال كبيرة توضع تحت تصرفه، وقد حدد في القانون التجاري الجزائري مثلا بالنسبة لشركات التضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة على الترتيب بـ: 3 ملايين سنتيم، 10 ملايين سنتيم كحد أدنى.
ـ لا يحتاج هذا النوع من المؤسسات إلى إستخدام مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات بشرية ماهرة إلا ما أرتبط بنوعية النشاط.
ـ تقوم هذه المؤسسات على أساس تنظيم إداري واضح وجد بسيط قد تتقلص فيه مستويات التنظيم، كما قد تتحول فيه العديد من الوظائف إلى مهام ضمن وظيفة شاملة.
ـ يعتمد في إدارة هذا النوع من المؤسسات على خبرة وسلوك المسير أو المجموعة المالكة.
ـ يتحدد نشاط جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لمعرفة وتخصص المسير أو المالك، وعموما تنشط في مجال المقاولات الضمنية، أو النشاطات الإنتاجية البسيطة والمتخصصة ذات المنتج الواحد.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لجل الاقتصاديات المتطورة؛ فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان؛ فقد بلغت حوالي الـ: 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي[2]، وبذلك تجاوزت الـ: 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة والـ: 18 مليون في دول الإتحاد الأوروبي[3] ، وهي " تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن نسبة 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ وهي توفر من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم من 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي... وقد بلغت مساهمتها 57% في اليابان و64.3% في أسبانيا و56% في فرنسا و44% في النمسا و43% في كندا.." [4] ؛ وأن الاقتصاد الإيطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها الـ 10 أفراد، وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها بما في ذلك التصدير؛ ضامنة بذلك استقرارا كبيرا للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل بـ 81% والقيمة المضافة بـ 58.8% [5] .
بهذا العدد وهذه النسب في أقوى الدول؛ نعتقد أنه لا يختلف إثنان في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الإقتصاديات لأنها:
1 ـ تعمل على إمتصاص اليد العامة العاطلة ورفع مستوى المعيشة؛ وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الإستقرار الإجتماعي والسياسي ومنه تساهم في تحقيق أهداف التنمية؛ وقد ساهمت في دول الإتحاد الأوروبي مثلا بتشغيل حوالي 66.52% من اليد العملة، و في الولايات المتحدة الأمريكية بتشغيل حوالي 50% [6]؛

2 ـ تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع والتخصصات؛ صناعية وزراعية وخدماتية؛
3 ـ قريبة من المستهلك وتلبي رغباته؛ بما تمتاز به من صغر حجمها وقدر ا على المرونة والتكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع؛
4 ـ تستمد أهميتها من سهولة إدار ا وإمكانية توسعها إلى مساهمين جدد، وقدر ا على التكيف والإستمرار والنمو والتطور؛
5 ـ لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في ا الات الإقتصادية والإجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات الكبيرة.
6 ـ قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية بل خدمات غير عادية لمؤسسات إقتصادية كبيرة أو عملاقة بل للاقتصاد وا تمع ككل خاصة إذا تركز نشاطها في ا الات التكنولوجية التي تعتمد على البحث والتطوير.
7 ـ قادرة على مقاومة الإضطرابات الإقتصادية؛ بما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع والتغيرات؛
8 ـ قادرة على التطور والنمو المستمر تجسيدا للرغبة الشخصية والفطرية لصاحبها الساعي لتنمية قدراته المادية والمالية؛ وينعكس هذا الوضع طبعا على العمل والأداء ومنه توفير أكثر للمعروض من المنتجات وطلب أكثر للقوى العاملة وبالتالي مساهمة أكبر في خدمة أفراد ا تمع من ناحية توفير مناصب شغل، ورفع مستوى المعيشة، ونشر الرفاهية، وتعاظم المنفعة...

ـ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ليس سرا إن قلنا أن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة أنتقلت من خلالها تدريجيا من إقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى إقتصاد يعتمد على قوى السوق؛ وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الإعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وأن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ونستطيع إعتبار سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الإهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث لم يتجاوز عددها منذ الإستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة الـ: 12000 مؤسسة أي بمعدل 600 مؤسسة للسنة[7]؛ وقد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة غير مدعمة بل مهمشة إلى حد كبير، ولم يؤخذ بعين الإعتبار دورها الحقيقي في التنمية، لكن منذ سنة 1982 بعد إقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات بدأ الإهتمام ا يتجسد ميدانيا، وتجلى ذلك في الخطوات العملية التي أعتمد ا السلطات العمومية في الجزائر والتي نجمعها تبعا لتسلسلها الزمني في:

الجدول رقم: (02)

السنـة	المـوضـوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في1982/02/21
1983	إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الإقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض:10/90 (1990/4/14
1991	تحرير التجارة الخارجية؛ المرسوم: 37/91 (1991/2/19)
1993	تطوير الاستثمارات؛ المرسوم: 12/93(1993/10/5)
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 18/2001 المتضمن القانون الاساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 2002/11/11؛ المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	2003/2/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	أفريل 2003؛ فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-2004/1/15
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005 إلـى2009	تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة للتكفل بـ: إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز مشاتل، وتطوير ودعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.

المصدر: جمعت ورتبت من قبل الباحث بالاعتماد على بعض وثائق الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بهذه المعطيات يتجلى جهد السلطات العمومية في الجزائر التي سعت إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل سعت لاحتضانها وتطويرها وتأهيلها وتنمية تنافسيتها في الأسواق الداخلية، أو من أجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع إنفتاح حدودنا الاقتصادية بعد إمضاء إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقرب إنهاء مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وبهذه الإجراءات زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها خاصة في مجال التشغيل؛ وهذا ما يتجلى من خلال المعطيات الجدولة التالية:

الجدول رقم: (03)

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل خلال الفترة 2001 – 2005

السنـــوات	2001	2002	2003	2004	2005
تطور تعداد المؤسسات ص و م	179893	188893	288587	312959	332000
المساهمة في التشغيل	737062	731082	789543	838504	942000♦

المصدر: جمعت من قبل الباحث، راجع[8].

ومع هذا التطور العددي نتيجة هذا الاهتمام المتزايد؛ إلا أننا نقر أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لا زالت حديثة النشأة، وواقعها لازال صعبا خاصة في هذا الظرف المتميز بتغيرات كبيرة متتالية ومتسارعة في مختلف مكونات محيطها، ومع أنه ينتظر منها تلبية الحاجيات الوطنية المتنامية والمتنوعة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أننا نعتقد أنه لازال أمامها عراقيل عديدة متشابكة فيما بينها نجمعها فيما يمكن تلخيصه بـ " **نقص الرشادة والعقلانية وعدم تأهيل المحيط** ":

ـ **نقص الرشادة في التسيير:** حيث نجد بصورة عامة ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات ويعزى ذلك في نظرنا إلى إفتقار جل المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب نوعا وتوقيتا ومكانا من خلال الأساليب والمناهج التسييرية الحديثة والمتطورة؛ بما يساير من جهة قواعد إقتصاد السوق وضغوطات التنافس اللامتكافئ مع السلع والخدمات الأجنبية وغياب التكامل القطاعي الوطني، ومن جهة أخرى التغيرات المتتالية للمحيط الإجتماعي والإداري والسياسي حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات؛ ويمكن تلخيص ذلك في:

ـ نقص تكوين المسيرين وقلة خبرتهم وتأهيلهم؛ وصعوبة حصولهم على المعلومات الدقيقة.

ـ ضعف المبادرة والإبتكار في مجال نشاط المؤسسة؛ وعدم الاهتمام بالتقاول من الباطن، وسواد المصفوفة القطاعية.

ـ ضعف التأطير بشكل عام وغياب سياسة وطنية لتكوين ورسكلة المسيرين، خاصة في هذا النوع من المؤسسات التي تعتبر في مختلف الاقتصاديات المتطورة ركيزة النشاط الصناعي.

ـ **عدم العقلانية في التصرف والإستخدام:** حيث طغت التصرفات الخاطئة والإستخدامات السيئة للطاقات البشرية والإمكانيات المادية المتوفرة؛ وإن أستخدمت أحيانا بشكل مقبول فهي بطرق وأساليب قديمة وبتكاليف جد مرتفعة، مما أثر على كمية ونوعية وتكاليف الإنتاج، ومع الجهود التي تبذل في كل مرة إلا أن مؤسساتنا الوطنية لا زالت تعاني من مشاكل داخلية عديدة أهمها:

ـ عدم التحكم الجيد في التموين من المواد الأولية خاصة المستوردة منها (وهي كثيرة) مقابل مختلف أشكال الإسراف والتبذير مجسد أساسا في الإستهلاك العشوائي للمواد؛

ـ ضعف إستعمال التكنولوجيا؛ وقدم التجهيزات المستعملة التي لم تجدد لصعوبة ذلك،

ـ التنظيم المعتمد في جل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ذات نمط تقاولي أو وظيفي تقريبا بحيث تعطي للمسير الدور الأساس في مجال الإنفراد بإتخاذ القرارات (مختلف أنواع القرارات) دون الرجوع إلى المشورة.

ـ عدم تشجيع الإبداع من قبل المسيرين، وإنعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني نتائج البحث العلمي من قبل المؤسسات، بل إنعدام حتى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

ـ إنعدام أساليب التحفيز لكسب العمال وتحسيسهم وربط معيشتهم بنجاح مؤسستهم، وركون المسير الوطني بشكل عام إلى الأساليب التقليدية القديمة خاصة في المجالات العقابية لتسيير العمال والإدارة والإنتاج والتسويق وعدم السعي إلى طلب المعارف التطبيقية الحديثة التي تساعد في أيجاد الكثير من الحلول.

ـ **عدم تأهيل المحيط:** ونقصد بهذا المحيط مختلف العناصر المجسدة لخدمات الضرائب، والجمارك، والاتصالات... والخدمات المالية؛ فهي غير مسايرة لواقع المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وغير مكيفة مع متطلبات إقتصاد السوق ومتغيرات المرحلة؛ لما تتسم به من بطء وتعقيد في الإجراءات الإدارية حتى أصبحت معرقلة أكثر منها إجراءات لازمة وضرورية.

♦ ـ قيمة تقديرية.

إن ضغوطات النظام الإداري، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، والتهميش وعدم التعامل الجيد مع مسيري هذا النوع من المؤسسات وعدم إحتضا م وتوجيههم ومساعد م، وعدم تكييف العديد من التشريعات لخدمة التوجه الجديد، ومشكلة العقار الصناعي، ومشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض؛ زيادة على إرتفاع معدل الفائدة؛ وصعوبات التسويق بسبب الكساد نتيجة إنخفاض القدرة الشرائية، أو نتيجة عدم توفر الإمكانيات اللازمة لتصريف المنتجات...، إن هذه الصعوبات بتعددها وتنوعها أدت إلى نقص حجم الاستثمارات وأعاقت تطوير هذا النوع من المؤسسات؛ و ذا الوضع يرى البعض أن الجزائر تواصل " السير في ظل واقعين متناقضين هما:

ـ الواقع الأول: منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار بوضوح.

ـ والثاني: يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإرادات، أو بعبارة أخرى، أصبحت هياكل الدولة ـ الإدارات ـ تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادا ا، أي أن البيروقراطية بلغت مستويات خطيرة لأن الأمر لا يتعلق بنقائص ستختفي مع مرور الزمن، بل مخلفات كبيرة في سوء التسيير غير مقبولة " [9] ، ومحيط ذه الخصائص لا محالة أنه يفرز تكاليف إضافية كبيرة تجعل المؤسسة لا تستجيب لما هو منتظر منها في مجال توفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات والأسعار التنافسية، ونعتقد أن هذا الوضع معرقل لمختلف الجهود التي قد تبادر ا المؤسسة، وبالتالي فهو معيقا بشكل كبير لإستمرارها• ؛ خاصة مع واقع إنفتاح السوق وإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ولا حقا الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

نقول: مقابل هذا الوضع المقيد إداريا، ونظام بنكي شبه مغلق، ومحيط غير مستقر سياسيا وأمنيا وإجتماعيا، وعدم توفر الإمكانيات والقدرة المادية والمالية اللازمة للإستمرار تواجه مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة مع حداثة تجربتها منافسة جد حادة لمخرجا ا من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والإستمرار،

إن هذا الوضع ذه المعيقات سيؤدي حتما إلى ضعف مؤسستنا الاقتصادية وعدم إستقرارها؛ وإن أستمر نعتقد أ ا ستصاب بقلة المناعة وعدم القدرة على الإستمرار، بل سيؤدي حتما إلى توقفها وزوالها، وتتحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى ا ال التجاري ليتدعم إقتصاد البازار، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل و...الخ.

ومع هذه الصورة، إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح والإنطلاق بل تحقيق النمو والتطور، وذلك فقط بتوفير مستلزمات الإحتضان والمساعدة والتأهيل والتطوير.

مستلزمات تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نتفق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من الكائنات الموجودة تؤثر وتتأثر بمحيطها التي تعيش فيه، فهي بذلك ملزمة بأن تأخذ مكونات هذا المحيط ومتغيراته بعين الإعتبار عند وضع إستراتيجيا ا وسياسا ا المختلفة، ويقصد بمحيط المؤسسة: " القوى أو المتغيرات التي تتأثر ا المنشأة ولا تستطيع الرقابة عليها، ولكن يمكن الإفادة منها " [10] ، وتتكون هذه القوى أو هذه المتغيرات عموما من[11] :

ـ القوى الإقتصادية (المحيط الاقتصادي): والمتمثلة أساسا في العملاء والموردين والبنوك والمنافسين...وغيرهم من المتعاملين والنشطين في هذا ا ال، وتتكون مخرجات المؤسسة كنظام في هذا المحيط من مختلف المنتجات من السلع والخدمات بأنواع وكميات ومواصفات محددة تبعا لإحتياجات المستهلكين والمستعملين وطبيعة ودرجة المنافسة، أما مدخلا ا فتتكون من طاقة وعمل ومواد أولية ومعلومات وتمويل... وغيرها من الضروريات لإنجاز النشاط.

ـ القوى الإجتماعية (المحيط الإجتماعي): متمثلة في الهيئات العمالية، جمعيات المستهلكين، ومكونات ا تمع المدني الأخرى التي تعتني ذا ا ال، كما تتجسد هذه القوى من خلال العلاقات الإنسانية الموجودة بين العمال بداخلها.

ـ القوى السياسية والقانونية: وتظهر من خلال المحددات والضوابط القانونية والتشريعية، ولهذه الأخيرة تأثيرات جد قوية على سلوك المؤسسات بل على بقائها وإستمرارها خاصة من ناحية الإستقرار السياسي والمؤسساتي والتشريعي.

ـ القوى التكنولوجية (المحيط التقني): وهذه القوى تظهر من خلال العلاقات التبادلية المستمرة من أجل مواكبة التطور التقني؛ سواء أكان ذلك من خلال: تجديد وتحديث وتطوير الآلات والمعدات..، أو من خلال تطوير أساليب وبرامج وتقنيات الإنتاج والتسيير.

وكيف ما كانت مكونات هذا المحيط ومكانته داخلي أو خارجي؛ فهو دوما في علاقة مباشرة دائمة التأثير والتأثر مع المؤسسة التي تسعى دوما من خلال المنطق الإقتصادي إلى تحقيق التأثير الإيجابي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محتم عليها خلال هذه المدة القصيرة من عمرها بضرورة التأثير الإيجابي، وسرعة التفاعل والتأقلم مع المتغيرات الجديدة المتتالية لهذا المحيط الصعب ذو الواقع المحلي والأورومتوسطي والعالمي، دون أن تمتلك بعد القدرة والأدوات الفعلية الضرورية التي تمكنها من ذلك، لذا نعتقد بضرورة تدخل السلطات العمومية بآليا ا المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة، وأن تعمل على إخراج هذه المؤسسات من هذا النفق بإتخاذ مجموعة الإجراءات اللازمة وأن توفر المستلزمات الضرورية التي نجمعها في:

1 ـ تأهيل العنصر البشري: بإعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الإستثمار يمثل عبئًا إضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك

• ـ " نحن لا نريد الحصول على إمتيازات بل نريد عوائق أقل " تصريح ممثل أرباب العمل للصحافة راجع لجنة آفاق التنمية ص44.

لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات؛ وقد تطور الإهتمام بهذا العنصر عالميا منذ تسعينيات القرن العشرين من خلال ماسمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة، و التي أعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الإقتصادي.

ونعتقد أن الخبراء الإقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الإقتصادية أيا كان نشاطها؟ إلا أنهم سيتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية؛ مما أنتج مناخ طارد للموظفين الأكْفاء، الأمر الذي لا تستطيع معه المؤسسة إيجاد حلول للمشكلات التي قد تمر بها؛ وقد يعزى ذلك إلى عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي [12].

والحقيقة التي يؤمن بها الجميع نظريا لكن لا يؤمنون بها عمليا هي أن الموارد البشرية: ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما أحتضنت ووجهت وتم الإرتقاء بها ومهاراتها وإبداعاتها، أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التقدم الإقتصادي المنشود؛ ونشير في هذا الإطار أن السلطات العمومية في الجزائر خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني(PME/CONFORM) ؛ هذا البرنامج الذي أنتقل إلى مراحل متقدمة؛ بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى مهام التكوين و الإستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن[13].

2 ـ **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** وإصلاح النظام المالي ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الإقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛ لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة؛ تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لإنطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغير مساعدة في عملية التكيف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة، ويتحتم فيما نعتقد السعي الجاد والسريع من أجل تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الإقتصادي الجديد ولهذا يتطلب " تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات والقطاع الخاص النامي وتعميق الوساطة المالية "[14].

3 ـ **تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:** أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الإستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم، ونركز هنا خصوصا على الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري...

4 ـ **الرعاية والإحتضان:** مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر وفي مجال التسيير ومستوى إستعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الإبتكار وإنعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الإستشارة أو التكوين والرسكلة إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة...؛ زيادة عن ضغوطات العولمة والإتفاقيات؛ لذلك نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والإهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لإحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد إقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجال الإنتاج، والتسيير، والموارد، والتسويق...إلخ تبعا للرشادة الإقتصادية والمعايير الدولية.

وسعيا لتذليل مختلف هذه الصعوبات أنشأت السلطات العمومية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كلفت بـ[15]:

- تجسيد إستراتيجية القطاع في مجال ترقية وتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية الإبتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تقييم فعالية ونجاعة البرامج وجمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير خدمات تقنية في المجال الاداري والتكنولوجي سعيا لإدماجها في ديناميكية العصرنة وضمن مسار دائم لتحسين التنافسية.
- مرافقة هذا النوع من المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لمواجهة عولمة التبادل وشدة المنافسة.

ـ **الآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

ببساطة نقول إن:

ـ العوامل الداخلية للمؤسسة (قلة الموارد وضعف التسيير وعدم فعاليته، إنعدام أساليب التحفيز وعدم ربط الأجور بالمردودية، مواصفات المنتوج وتكاليفه،...).

ـ والظواهر السلبية التي تميز المحيط العام حيث تتواجد هذه المؤسسات (الطابع البيروقراطي لإداراتنا المختلفة، جمود الجهاز المصرفي، المنافسة غير العادلة، عدم الإستقرار السياسي والأمني...).

كان لهما الأثر السلبي على واقع مؤسساتنا بل أعاقا نموها وكبحا تطورها؛ ويقابل هذا الوضع ظاهرة العولمة حيث شدة المنافسة بين مختلف المؤسسات التي تلجأ في كل مرة ضمانا لبقائها إلى أساليب تنظيمية جديدة كاللجوء إلى التفاهم والتحالف مع مؤسسات أخرى، أو الشراكة....الخ؛ مما أعطى دفعا جديدا لهذه المؤسسات وتأثيرا واضحا في العلاقات الإقتصادية العالمية[16] .

ـ الضغط الكبير الذي تعانيه مؤسساتنا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخصوص بسبب إتفاقيات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، وكذا الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا؛ ويتجسد هذا الضغط خاصة في الجو التنافسي الحاد و ضرورة توفير المواصفات العالمية من ناحية جودة المنتجات والسعر المقبول، وبدون هذه الشروط والمواصفات لا تستطيع مواجهة منتجات المؤسسات المنافسة سعرا ونوعا وكمية فتقل مبيعات مؤسساتنا وتتراكم منتجا ا وتتكدس وبالتالي لا تستطيع الإستمرار.

ونقر، بل قد نتفق جميعا أن مواجهة هذه التحديات ليس بالأمر السهل، بل يتطلب إستراتيجية تحدد بوضوح العوامل الضرورية لضمان إستمرار مؤسساتنا الوطنية ونجاحها وتكيفها مع المتغيرات الجديدة؛ والتي تقوم خاصة على:

ـ إستثمارات فكرية دف تحسين وظائفها التقنية والتجارية والتنظيمية والإدارية...

ـ إستثمارات مادية دف إعادة تأهيل أداة الإنتاج ...

ـ مع ضرورة إحتضا ا وتأهيلها ومساعد ا...الخ

ونعتقد بضرورة تدخل السلطات المعنية بشكل فعلي وسريع لعصرنة المحيط الإداري، والمصرفي، وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة مع مساعدة المؤسسات القابلة هيكليا للإستمرار والعمل، من خلال سياسة وطنية عملية واضحة تشجع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها وترعاها وتوجهها لنشاطات متكاملة سعيا لتحقيق نسيج صناعي قوي وحديث يستجيب لشروط الإتفاقيات المبرمة والمحيط التنافسي الجديد ومتطلبات العولمة.

والجزائر بما تتوفر عليه من مؤهلات خاصة من ناحية موارها البشرية وثروا ا المادية وموقعها الجغرافي ووسائلها المالية، كفيلة بجعل المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص أداة تنمية إقتصادية وإستقرار إجتماعي، ويمكن جمع النقاط الضرورية حيث يجب التدخل السريع سواء من قبل المؤسسة في حد ذا ا أو من قبل السلطات العمومية وباقي المتعاملين؛ دف تحقيق التفاعل الإيجابي مع متغيرات المحيط الجديد في:

ـ **الإستراتيجيات والسياسات:** نعتقد بضرورة تبني سياسات متجددة واضحة المعالم والأهداف من قبل جميع المتعاملين الإقتصاديين وفي كل المستويات، ومدعمة من قبل السلطات العمومية بما لها من إمكانيات وأدوات توجيهية، وترتكز هذه السياسات أساسا على:

ـ تدعيم المؤسسات القائمة ومساعد ا خاصة في مجال لتمويل والتكنولوجيا وطرق وأساليب التسيير الحديثة مع تشجيع وتوجيه الإستثمارات الجديدة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات المقاولة من الباطن.

ـ تكييف الأنظمة الجبائية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعين النشاطات الضرورية تشجيعا لتطورها وتوسعها.

ـ توفير الإمكانيات الضرورية ومتطلبات التأقلم من أجل التكامل مع الإقتصاد العالمي والتحديات المرتبطة بالعولمة.

ـ وضع إستراتيجية شاملة تبين القطاعات حيث تتوفر فيها مؤسساتنا على إمتيازات تنافسية أكيدة.

ونؤكد أن وضع هذه الإستراتيجيات والسياسات لا يمكن بأي حال أن يكون بشكل إنفرادي من قبل السلطات العمومية، بل ينبغي أن تقوم على أساس مشاركة واسعة من قبل كل المعنيين وفي جميع التخصصات.

ـ **تطوير المنظومة المصرفية:** إن مسألة التمويل تبقى دوما إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار أن نمو إقتصاد ما يتوقف على إمكانيات تمويله، ولا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إلا بتوفرها على رؤوس أموال كافية، ولهذا نعتقد بضرورة العمل على تطوير المنظومة المصرفية ككل وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالا ا في مجال وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع وتقديم القروض؛ مع تشجيع قيام بنوك ومؤسسات مالية خاصة قادرة على المساهمة في التمويل.

ولا محالة أنه بتوفر المنافسة بين المؤسسات المالية ستتحسن العديد من المعاملات وسينتعش السوق المصرفي وبالتالي تتوفر إمكانيات تمويل مختلف المؤسسات بما يعطي لهذه الأخير قدرة كبيرة على تجسيد جهودها التنموية.

ومع أن السلطات العمومية أحدثت مؤسستين ماليتين لتسهيل الحصول على القروض البنكية و هي صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج إضافة إلى صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية رقم 74 - م.ت رقم 02 - 373 المؤرخ في 2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 والذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل [17]، إلا أننا نشير أن مشكلة التمويل تبقى دوما متجددة لذلك؛ نعتقد أنه على الجهات الوصية وهي تعمل جاهدة في هذا الجانب أن تستغل كل ما هو ممكن داخليا في إطار تطبيق سياسة إصلاح المنظومة البنكية والمالية في إعداد و إقتراح آليات مالية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وخارجيا من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة، وبرامج التدعيم الدولية المختلفة.

المقاولة من الباطن: يقصد بالتقاول من الباطن: أي إسناد نشاطات معينة للغير وبعبارة أخرى تلك الوظيفة التي ترتبط من خلالها مؤسسات صغيرة ومتوسطة بحركية مؤسسات كبيرة تلعب دور المحرك؛ ونرى أن جل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة تستطيع ضمان بقائها من خلال تخصصها في منتجات معينة مدرجة في برنامج إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى كبيرة مستقلة في ذلك ميزة توفر اليد العاملة الرخيصة، وقد تأخذ هذه المقاولة أشكال عديدة منها الخدمات والصيانة... وغيرها.

ونرى أن هذا الأسلوب من النشاط وهو أداة في يد مؤسساتنا الكبيرة إذا أعتمد يضمن لها تخفيض تكاليف الإنتاج واحترام مواعيد التسليم وتقليل المخاطر بل إقتسامها مع المقاولات من الباطن، و يشكل بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مجالا واعدا ودائما يضمن تطورها التكنولوجي الذي سيكون إنعكاسا لمدى تطور المؤسسات الدافعة، كما يضمن إستمرارها من خلال إعادة تشكيل الوظائف والمنتجات وفروع النشاطات التي تساير المتطلبات الإقتصادية؛ و هذه النتائج تبرز أقطاب هامة للشغل والإبداع تقضي على الحلقة المفرغة للفقر والبطالة وتمكن من تنمية القدرة التنافسية لمختلف المؤسسات التي تعتمد هذا الأسلوب كعنصر من مكونات الإستراتيجية التي تتبناها من أجل البقاء والإستمرار.

ـ **عصرنة الإدارة:** أي ضرورة العمل الجاد لإعادة تنظيم هياكل ومهام المحيط الإداري بما يمكن من تكييفه مع متطلبات إقتصاد السوق من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل الإدارية البيروقراطية وإختلالات التسيير؛ وهذا يدفع إلى تبني سياسة إدارية شفافة مع تكوين ورسكلة الموظفين وتسطير أهداف إدارية محددة والقيام بالتقييم الدوري.

ـ **تكوين ورسكلة المسيرين:** نرى أنه من أجل مسايرة التغيرات العديدة والمتسارعة وتمكين مدراء ومسيروا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التأقلم، ضرورة وضع برامج وطنية إلزامية تزود المسيرين بالمعارف والأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، وهذا من خلال تقنين دورات للتكوين والرسكلة وتدعيم المكتسبات المعرفية وعصرنتها خاصة المعارف التطبيقية المباشرة، كما نرى بضرورة فرض مستوى دراسي مقبول لكل مكلف بالتسيير، مع إنشاء هيئات متخصصة في الرسكلة كفيلة بتقديم خدمات الدعم الفني والتكوين والاستشارة و... ؛ هذا فقط نستطيع أن نضمن إلى حد ما بأن هناك دوافع ذاتية لدى كل مسير من أجل التأقلم أو على الأقل للتفكير الديناميكي الذي يمكنه من إستيعاب تغيرات المحيط المتتالية والمتسارعة.

الإعـلام والإتصـال: نتفق أن وفرة الإعلام الإقتصادي والاستفادة منه شرطا أساسيا لإتخاذ القرارات السليمة والمناسبة نوعا وتوقيتا؛ بإعتبار أن إقتصاد السوق هو إقتصاد الإعلام؛ لذلك يعتبر إنشاء بنك أو هيئة لجمع المعلومات الإقتصادية وتحليلها وبعثها عامل مهم لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ونموها، وللسلطات العمومية دورا أساسيا في هذا المجال.

مشكلة العقار: أدى غياب سياسة وطنية واضحة للتهيئة العمرانية وفوضى إجراءات الإستفادة والتدخلات السلبية للإدارة إلى بروز مشكلة العقار الصناعي بصورة أثرت بشكل كبير على إنطلاق الكثير من المؤسسات الخاصة؛ مما يستدعي التدخل العاجل للسلطات العمومية لتسوية الوضعية القانونية لمساحات الأراضي التي أستفاد منها المستثمرين وكذا إعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية وتدعيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية للعمل وفق مبادئ المتاجرة.

ـ **الخوصصة والشراكة:** لتدارك التأخير الملاحظ في القدرة التنافسية لمؤسساتنا الإقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة منها على الخصوص، نرى بضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية من خلال مسار الخوصصة وعقود الشراكة...؛ وهي وسائل ضرورية تعيد الإعتبار لمؤسساتنا ككائن إقتصادي فعال قادر على التأقلم مع متغيرات محيطه، ونشير بالنسبة للشراكة أن مؤسساتنا الخاصة كغيرها من المؤسسات تستطيع الإستفادة من مختلف أنواع الشراكة وفق التخصص أو الخدمات أو من ناحية التسيير أو تطوير الإنتاج واكتساب التكنولوجيات الجديدة أو من ناحية التمويل أو توفير المدخلات الضرورية إن كانت هذه الأخيرة مستوردة...

ـ **الإستفادة من تجارب الآخرين:** إنطلاقا من مبدأ " الحكمة ضالة المؤمن..." نرى بضرورة السعي الجاد لإستغلال كل ما هو متاح وممكن من تعاون ثنائي أو متعدد من أجل إكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية لدفع وتأهيل وتنمية وتطوير مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على تجارب الآخرين الرائدة في هذا الميدان.

الإستقرار الأمني والسياسي: لا احد ينفي أهمية هذا العنصر على واقع مؤسساتنا الإقتصادية ككل، فعدم إستقرار هياكل الدولة منذ سنة 1988 ثم الوضع الأمني المعيق لكل حركة مقابل التغيرات العديدة والمتتالية في جميع المجالات محليا ودوليا كان له التأثير السلبي المباشر على كل المجهودات التي كانت تبذل في كل مرة لإنطلاق مؤسساتنا الوطنية، وببساطة لنا أن نطلع على الخسائر الكبيرة التي تحملتها جل المؤسسات بل تحملها المجتمع ككل نتيجة هذا الوضع اللامستقر.

ـ **الخاتمـة:**

وفي الأخير نقول، إن الوضع الذي تعيشه جل مؤسساتنا والصغيرة والمتوسطة منها على الخصوص ليس واقعا حتميا بل نعتقد أنه أمرا ظرفيا بإمكاننا تجاوزه بتكيفها وتأقلمها مع المتغيرات السريعة والمتتالية لمحيطها؛ ولذلك نوصي بالمختصر المفيد بضرورة:

ـ تبني إستراتيجية شاملة تؤهل مؤسساتنا للتأقلم من جهة؛

ـ تطوير المحيط وتكيفه مع المتطلبات الجديدة من جهة ثانية،

وتعتمد هذه الإستراتيجية على:

. إرساء أسلوب التقاول من الباطن

. تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الإمكانيات المادية والمالية والتشريعية..

. ترقية الخدمات التكنولوجية وتطوير المنافسة... مستغلة في ذلك كل الإمكانيات المتوفرة،

. ومن الجانب الملح للسلطات العمومية معالجة العراقيل الموجودة المرتبطة بالوضع الأمني والإستقرار المؤسساتي والسياسي والواقع البيروقراطي لإداراتنا ووضع مختلف الآليات الممكنة للتصحيح تجسيدا لهذه الإستراتيجية.

ونشير مؤكدين أن التراجع أو حتى التباطؤ في إصلاح هذا الوضع سيؤدي حتما إلى إنتكاسات كبيرة لا يمكن التحكم فيها زيادة إلى خسارة التضحيات التي تم قبولها بصعوبة من طرف المجموعة الوطنية؛ و لهذا التصور نعتقد أن مؤسساتنا بشكل عام والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ستستطيع أداء وظائفها بصورة إقتصادية سليمة وتتجه بالتالي نحو بناء قدراتها التنافسية بما يمكنها من ضمان إستمراريتها وبقائها في هذا المحيط المتغير، مع أننا نقر أن هذا الرهان صعب إلا أنه ليس مستحيلا.

الهـوامـش

[1] ـ المادة 4 من القانون: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2] ـ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة، الجزائر،1998، ص65.

[3] ـ عن مداخلة رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول " تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط" جامعة بسكرة أيام 29-2002/10/30.

4- لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص 22.

5 ـ نفس المرجع، ص 23.

16- service du chef du gouvernement, op.Cit, p3.

[6] - Jaque Roger-Machart ; Réussir nos PME, ed : Dunod, Paris, 1991, p27.

[7]- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat; Actes des Assises Nationales de La PME, Alger, Janvier 2004, P32.

[8] -راجع:

ـ لقاء السيد الوزير مع مديري الولايات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، 09 ماي 2005 بفندق المنار بسيدي فرج.

- تصريح للسيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليديةللإذاعة الوطنية.

Ministère de la pme et de l'artisanat; Actes des Assises Nationales de La PME, Alger, 2004, P37. -.

[9] ـ لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر. المجلس الإقتصادي والإجتماعي. الدورة العامة العشرون.الجزائر، جوان 2002، ص 44.

[10] ـ علي الشرقاوي.إدارة الأعمال ـ الوظائف والممارسات الإدارية. دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 136.

[11] - H..Bougault; économie d'entreprise; ed : techniplus, paris, 1990, pp14-18..

[12] -راجع: http://www.islamonline.net/arabic/ تاريخ الزيارة: 2005/09/21

[13] ـ مضمون عرض السيد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزيون، راجع:

www.pmeart-dz.org/

[14] ـ لجنة أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر. المجلس الإقتصادي والإجتماعي. الدورة العامة العشرون.الجزائر، جوان 2002، ص136.

[15] - **مداخلة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أثناء عرض مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال انعقاد مجلس الحكومة يوم** 20 /4/ 2005 ، راجع:

www.pmeart-dz.org/

[16]- عبد الوهاب شمام.مقال بعنوان: دراسة حول الخوصصة الهيكلية للإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، العدد8، سنة 1997، ص200.

[17] ـ مضمون عرض السيد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزيون، مرجع سابق.